# السقف المفتوح

باجراء عملية تحليل وجمع بسيطة نسبيا نكتشف اننا ومن اجل ان نتمكن من توفير بيئة صحية «شبه» طبيعية لطفل واحد او لاي عدد من الاطفال، فان الامر يتطلب توفر مجموعة من العوامل، آخذين في الاعتبار ما يتكلفه كل طفل من مصاريف تتعلق باستهلاك الكهرباء والماء والغذاء واللباس، وما يحتاجه من ادوية قد لا تتوفر في المستوصفات الحكومية، ناهيك عن مصروف الجيب لشراء «بعض» من التافه من الاطعمة، وللذهاب الى السينما مرة في الشهر، والى اخره من مختلف انواع المصروفات، وبعد احتساب نصيب كل طفل من مساحة البيت من بناء واثاث واستهلاك، واخيرا وليس اخرا نصيب كل طفل من مصاريف السفر الى الخارج ولمرة واحدة كل ثلاث سنوات. سنكتشف بعدها ان ما تمنحه الحكومة من علاوة للطفل والتي تبلغ ٥٠ دينارا لكل «رأس» والتي يطالب الكثير من النواب باستمرار دفعها حتى عن مواليد بعد التقاعد، لا تكفي لتوفير حد اقل من المقبول من مستوى المعيشة شبه اللائق لهؤلاء، هذا مع الافتراض بان المستفيد او مستلم العلاوة «والذكور» منهم بالذات، سيقومون بصرف كامل مبلغ تلك العلاوة على رفاهية الابن او الابنة ومتطلباتهما في الحياة، وهذه فرضية بعيدة عن الواقع بالطبع. وهذا يعني ان غالبية هؤلاء المواليد الذين جاؤوا الى هذه الحياة كنتيجة لتلك العلاوة سرعان ما سيجدون انفسهم في الشوارع هائمين فيها بعيدا عن رقابة ولي الامر والمدرسة والدولة، فالبيت ضيق والعدد كبير والموارد محدودة، وغالبا ما لا يتوفر لدى الوالدين الوقت او القدرة او الدراية الكافية والمطلوبة للاهتمام بالصحة العقلية والبدنية لابنائهما، وستكون الانحرافات في صفوف هؤلاء الشباب النتيجة الحتمية لكل تلك الضغوط، والتي مهما صغرت، الا انها ستكون ذات تاثير مدمر على مجتمع قليل عددا ومحدود مساحة.

وعليه نكتشف ان ما يقترحه بعض النواب من ضرورة قيام مؤسسة التامينات او الحكومة بالاستمرار في منح المتقاعد علاوة الاولاد بصورة مفتوحة مسالة لا تخضع للعقل او المنطق السليم، ولا علاقة للامر، من بعيد او قريب، برفاهية الطفل، فهذه العلاوة، كما يعرف الجميع، لا تكفي لتوفير بيئة سليمة للطفل، وعليه فلابد ان هناك اسبابا اخرى، تكمن وراء كل ذلك الحماس والقوة والاندفاع في المطالبة باقرار هذا القانون، اما الادعاء بان هذه هي الطريقة المناسبة لزيادة عدد المواطنين من اجل امن الكويت المستقبلي فهو كلام اقل ما يقال فيه وعنه انه كلام سخيف وفارغ من المعنى.

ان العملية سياسية بحتة، فمقدمو الاقتراح يعلمون جيدا بان فئة معينة هي التي ستستجيب لهذا القانون بطريقة «عملية» وتستفيد منه ماديا، ويعلمون كذلك بان المردود السياسي الاني سيكون في اعادة انتخاب من وقف مع هذا المشروع، اما مردوده على المدى البعيد فيكمن في ذلك العدد الكبير من الاصوات الانتخابية التي ستصب في نهاية الامر لصالح هذا الطرف ومؤيديه، وهو ما سيحدث كنتيجة طبيعية لتلك الزيادة الهائلة في عدد الابناء، وكمحصلة متوقعة لوجود قانون العلاوات ذي السقف المفتوح!!

كان من الممكن بالطبع تقبل احدى نتائج الحياة الديمقراطية التي ترتكز على مبدأ حكم الاغلبية، لولا ان مجرد التفكير في مستوى ونوعية غالبية افراد تلك الفئة ومستواها التعليمي والصحي والثقافي ستجعل اي مهتم بالشأن العام يصاب بدوار وخوف شديدين على رفاهية وأمن هذا الوطن ومواطنيه. ولا يمكن تخيل مصير ومستقبل اكثر ظلاما لامة سلمت نفسها طائعة مختارة لوضع كهذا.

اننا نطالب جميع النواب المتحمسين لمشروع القانون هذا بالكف عن تاييده، فالعملية ليست بالكم ولكن بالكيف وبالنوعية وليس بالعدد، وهذا امر، كما تعلمون جيدا، ان من المستحيل بلوغه بعلاوة شهرية قدرها خمسون دينارا شهريا، والتي نادرا ما تصل لمن صرفت له اصلا.

دعونا نتخلّ عن انانيتنا، ولو للحظة، ونتوقف لكي نتساءل عن المصير الذي ينتظر هذا الوطن واهله مستقبلا كنتيجة حتمية لاقرار هذا القانون.

احمد الصراف